

جامعة دمياط
كلية التربية
قسم أصول التربية

المجانية في التعليم " رؤية واقعية وبدائل مقترحة "

مقدمة من

أ.د/ميادة محمد الباسل

أستاذ أصول التربية

عميد كلية التربية

كلية التربية – جامعة دمياط

أ.د /علي صالح جوهر

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي

عميد كلية التربية النوعية الأسبق

كلية التربية – جامعة دمياط

٢٠١٩ - ١٤٤٠

عناصر الورقة البحثية

- . أولا: مجانية التعليم "قراءة في المفهوم"
- . ثانيا: واقع مجانية التعليم في مصر "قراءة نقدية"
- . ثالثا: بعض التوجهات العالمية لدعم مجانية التعليم
- . رابعا: نظام الكوبونات التعليمية "صيغة جديدة للمجانبة"

تمهيد:

مجانية التعليم في مصر حق أصيل كفله الدستور والقانون ، بل ودافعت عنه الدولة دفاعا مستميتا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن ، والمتتبع لمجانية التعليم في مصر يجدها ارتبطت إرتباطا وثيقا بالعدالة الاجتماعية وحق الشعب في الاستمتاع بتعليم جيد يعود علي الدولة بالتنمية في كافة المجالات كرافد رئيس من روافد التنمية.

ومع التوجهات العالمية المعاصرة وزيادة التحديات المتلاحقة علي كافة الأصعدة محليا وإقليميا وعالميا وبروز تيار الرأسمالية والذي تعبر عنه الخصخصة في أبرز صورة أصبحت مجانية التعليم المصري في خطر بل واتسعت الفجوة بين دستور يؤكد المجانية وممارسات عملية ترفض ذلك ومن الأرقام التي تزعج أن ميزانية التعليم المصري التي تتجاوز ١٢٠ مليار جنية يواكبها علي التوازي ميزانيات أخرى يتكفل بها الشعب وتهدد مسيرة المجانية فعندما نقول إن الأسرة المصرية تنفق علي الدروس الخصوصية ما يعادل ٢٣ مليار جنية سنويا خلاف ما تنفقه الأسر علي مستلزمات الدراسة من ملابس وأدوات وغيرها أضف إلي ذلك المدارس الخاصة في مصر وإقبال الناس عليها بمبالغ باهظة كل هذا يؤكد أننا في خطر فيما يخص المناداة بالمجانية والعدالة وحقوق الطالب في نظام التعليم المصري.

وهنا تأتي الورقة البحثية متسائلة :

هل نحن فعلا كمجتمع نتمتع بمجانية التعليم ؟ وهل الدولة فيما يخص المجانية حريصة علي دعمها ودعم انتفاع الناس بها ؟ أم أن المجانية شعارات جوفاء لا وجود لها ؟

تساؤلات عديدة نتناولها في هذه الورقة من خلال مجموعة من المحاور التي تستهدف تعرف مفهوم المجانية ومتطلبات دعمها وأهم المعوقات التي تحول دون انتفاع الناس بما تقره الدولة من مجانية التعليم وأين نحن من العالم فيما يخص تلك المجانية ؟

إن الحديث عن مجانية التعليم في زمن الرأسمالية وتوغل العولمة هو حديث شائك عن القيم المتضاربة قيم العدالة والمساواة التي يحيط بها واقع الاستئثار والاحتكار ، قيم الحرية والانفتاح علي الآخر والتي تؤثر علي قيم الثقافة المحلية ، قيم الاشتراكية والتكافل وما يحيط بها من الاستحواذ وسطوة رأس المال المتوحشة ومع كل هذا تبقى المجانية راسخة لا يجب أن تمس بل يجب أن تعاد إليها الحياة وفق رؤي جديدة ومقترحات جديدة تنقل المجانية من إطارها التشريعي الدستوري إلي الممارسة العملية الفعلية علي أرض الواقع وهذا ما يسعى إليه تلك الورقة البحثية والتي من خلالها ندرك كيف يمكننا أن نرسخ توجه المجانية في التعليم المصري في ضوء التحديات المعاصرة

أولا :مجانية التعليم قراءة في المفهوم:

- **يقصد بالتعليم المجاني:** " ذلك التعليم الذي يبني ويمول إما بفرض الضرائب المالية أو من قبل الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني عوضا عن ما تتكفل به الدولة تجاه طلابها من التزامات مالية"
- **ويقصد به أيضا :**"ذلك التعليم الذي يمول خارج إطار الدولة في إطار سياقات تطوعية أو رعائية معتمدة تتولي الدولة الإشراف عليها ومراقبتها بما لا يخل بسيادتها وفق رؤي الشراكة بينها وبين تلك الجهات الممولة للتعليم"

وعليه فان مفهوم المجانية وفق التصور السابق يتضمن :

أ- كفالة كاملة لتعليم الطلاب في نطاق مؤسسات تعليم الدولة ولكن بتمويل تطوعي أو تمويل قائم علي المنح والعطايا والهبات التي تعيد الدولة توزيعها علي الطلاب في إطار لوائح مجانية.

ب- نظام قائم علي فرض الضرائب والتي تستخدم في إطار سياق مجانية التعليم داخل الدولة بما يمثل التزاما أخلاقيا من الدولة تجاه الطلاب في مراحلها الإلزامية المجانية.

يشير كذلك مفهوم المجانية إلي الارتباط الوثيق بالشراكة مع رجال الأعمال والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني إجمالا والتي من شأنها أن تدعم تمويل التعليم في اطار المجانية .

ج- وهذا المفهوم المشار إليه للمجانية يتطابق تماما مع السياقات العالمية الداعمة للمجانية فعلي سبيل المثال:

تعد جميع مراحل التعليم مجانية(لا تتضمن الكتب غالبا في المرحلة الابتدائية وعدد من الرسوم الإدارية المتنوعة في المرحلة الجامعية مشتملة الدراسات العليا في بلدان الشمال الأوربي

- منذ عام ٢٠١٣ بدأت **استونيا** بتوفير تعليم عالي مجاني في أوربا الشمالية

- في **النرويج وفنلندا** لا يوجد رسوم تسجيل للطلاب الأجانب في المرحلة الجامعية مع كونهم غير مؤهلين للحصول علي بدل شهري أو قرض ونادرا ما يتم تدريس الماجستير في النرويج باللغة النرويجية مع الإعتماد علي اللغة الانجليزية بشكل مجاني للجميع .

- وفي **الدنمارك** يوجد تعليم مجاني للجميع متضمنا راتبا شهريا يعرف بالمنحة للطلاب أكبر من سن ١٨ أو الطلاب الذين هم دون سن ١٨ أو الملتحقين بالتعليم العالي.

- وفي **الأرجنتين واليونان** يقدم التعليم المجاني لجميع الطلاب في جميع مستويات التعليم الجامعي وقبل الجامعي .

- وفي **سلطنة عمان** تتكفل الدولة والسلطنة بتعليم الطلاب بالمجان وفق نظام الكفالة التامه في التعليم العام والجامعي الحكومي.

ومن خلال قراءة المفهوم وبعده العالمي تجدر الإشارة إلي نقطة في غاية الأهمية وهي الإقتران الواضح جدا بين المجانية ومستوي الرفاهية في المجانية في عديد من الدول الأوربية أو حتي دول الخليج العربي ، هو الالتزام تجاه المواطنين ليس في مرحلة التعليم قبل الجامعي فقط بل في التعليم الجامعي والدراسات

العليا وهذا التوجه يدحض الاتجاه الداعم لفكرة الاستثمار الجشع الذي تقوم بعض الدول في مجال التعليم ويؤكد بما لايجعل مجالاً للشك أن المجانية هي الوجه الاخر للرفاهية في العالم المتحضر ومن ثم كانت الدعوات المحلية لمواكبة هذا التوجه العالمي.

وقد عرف التعليم المجاني منذ أمد طويل عرف باسم " التعليم المكفول "ففي العصور المسماة بعصور النهضة كثيراً ما قامت الشخصيات الغنية بكفالة تعليم الرجال الشباب فكان " توماس باين" في أواخر القرن ١٨ من أوائل انصار التعليم العام والجامعي المجاني حيث اعتبرت فكرة رئيسية في ذلك الوقت .

وفي الولايات المتحدة الامريكية أدخل التعليم الإلزامي للحكومة كالتعليم المجاني الجامعي وقبل الجامعي أواخر القرن ١٩ واستمر حتي بدايات القرن ٢٠ وعادة ما يمول التعليم الإلزامي عن طريق الضرائب وفي مدارس اخري يكون التمويل من قبل الكنائس لضمان تعليم مجاني.

وفي الوقت الحالي أصبح التعليم مجانيا ومتاحا من خلال شبكة الإنترنت وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي وفرت منصات تعليمية مجانية عالمية ومحلية وإقليمية رغم أن هناك بلدان كثيرة لم تلحق بركب الجدارة التكنولوجية لضمان مجانية التعليم.

وهنا نري أن الفكرة التي تقرها الورقة البحثية لا زالت قائمة وهي الإقتران الوثيق بين الرفاهية والمجانية والمجانية في إرتباطها بالتعليم المتاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي تبرز أن التوجه الاخلاقي ليس بالضرورة مرتببا باستثمارات مادية حتي ولو علي سبيل التكلفة العادية.

ومن ثم فإن الورقة الحالية تدافع عن المجانية وتؤكد ان المجانية ليست أزمة وليست منه تمن بها الدولة علي طلابها بما يمثل عبئا ولكنها التزام ، وهي أيضا دلالة علي مستوي الرفاهية والنمو والازدهار في عديد من الدول وبما يرسخ التوجه العالمي القائم علي اعتبار أن المجانية هي الوجه الأبرز في السياقات التعليمية المعاصرة تسيرالي جنبا مع تطلعات رجال الاعمال والأغنياء والمؤسسات التعليمية الخاصة سعيا إلي الاستثمار في مجال التعليم، فالمجانية والخصخصة وفق هذا التوجه وجهان لعملة واحدة .

ثانيا واقع مجانية التعليم في مصر "قراءة نقدية":

عند الحديث عن مجانية التعليم في مصر هناك سؤال مهم يطرح نفسه بقوة علي الساحة إذا كانت مصر تنفق كل عام علي التعليم أكثر من ١٢٠مليار جنية ميزانية للتعليم قبل الجامعي وأكثر من نصف هذه الميزانية للتعليم الجامعي مع ملاحظة أن التعليم قبل الجامعي فقط هو المدرج في إطار التزام مجانية الدولة بالتعليم ،وحين نتحدث عن ذلك فإنه من المهم أن نقول ما مصير من هم خارج إطار المجانية في مرحلة ما قبل الجامعة؟ أليست الدولة ملزمة بتقديم بدائل المجانية لمن هم خارج التعليم الإلزامي في إطار إلتزامها الدستوري؟ أم أن هؤلاء التلاميذ من ليسوا في التعليم قبل الجامعي يعد مبررا لحرمانهم من مجانية التعليم أو ما يعادل الإنفاق عليهم إن كانوا في مراحل التعليم؟

وبقراءة متأنية للجدول التالي:

(عدد سكان مصر وتواجدهم بالتعليم عام ٢٠١٨)

فترة التعليم الجامعي		فترة التعليم الثانوي		فترة التعليم الاعدادي		فترة التعليم الابتدائي		ما قبل المدرسة		المقارنة	
٢١-١٨		١٧-١٥		١٤-١٢		١١-٦		٥-٠		السنوات	
أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	الجنس	
٤٢٨٥٥٥٠	٤٥٣٨٨٨٠	٣٠٠٠	٣٦٠٠	٣٣٠٠	٣٥٠٠	٥٩٠٠	٦٢٠٠	٧٤٨٠	٧٧٥٠		
٨٨٢٤٤٣٠		٦٦٠٠		٦٨٠٠		١٢١٠٠		١٥٢٣٠		المجموع	
١.١٦١.٨٢٧	١.٠٥٧.٥٤٤	١.٦٤٥.٩٨٧	١.٧٨٨.٣٣٩	٢٣١٣١٢٧	٢٤١٢٦٠٥	٥٣٦٨٢٣٦	٥٧٠.٦٥٧٢	٥٩٨٨٨٠	٦٤٥١٧٢	الموجود في التعليم	
٢.٢١٩.٣٧١		٣.٤٣٤.٣٢٦		٤٧٢٥٧٣٢		١١٠.٧٤٨٣٥		١٢٤٤٠.٥٢٠		المجموع	
٦.٦٠٥.٠٥٩		٣.١٦٥.٦٧٤		٢٠.٧٤٢٦٨		١٠.٢٥١٦٥		٢٧٨٩٤٨٠		غير موجود في التعليم	
٢٢.٥ مليار		٨٢.٥ مليار									التكلفة المادية وفقا للبيانات
١٠.٥٠٠ اجنية		٤٦٠٠ اجنية									متوسط نصيب الفرد

وبقراءة متأنية للإحصائيات الواردة في هذا الجدول فإننا نصل للحقائق التالية:

١- إجمالي السكان في مرحلة ما قبل المدرسة (٥-٠) سنوات ١٥.٢٣٠.٠٠٠، والملتحقين بسلم التعليم ١٢.٤٤٠.٥٢٠ وغير الموجودين ٢.٧٨٩.٤٨٠ وهذا يشير إلي أن الحديث عن الإتاحة لتلاميذ ما قبل المدرسة أصبح مطلباً ملحا وهذا ما أكدت عليه توجهات الدولة وفق رؤية التطوير ٢٠٣٠ حيث أكدت علي مبدأ الإتاحة في مؤسسات رياض الأطفال وما قبل الرياض وهذا المؤشر الرقمي يؤكد أننا في حاجة إلي بذل المزيد من الجهد لاحتواء أطفالنا في تلك السن المبكرة.

٢- إجمالي السكان في فترة التعليم الإبتدائي (٦-١١) سنة ١٢.١٠٠.٠٠٠، والملتحقين بالسلم التعليمي لتلك المرحلة ١١.٧٤٨٣٥ والمتسربين من المرحلة ١.٢٥١٦٥ وتشير نسبة التسرب تلك إلي أزمة رهيبه علي مستوي الحديث علي الإلزامية في المرحلة الإبتدائية في وقت تنادي فيه الدولة بالإستيعاب الكامل في مرحلة التعليم الإبتدائي نجد أكثر من مليون تلميذ خارج إطار الإلزام ومن ثم خارج إطار التمتع بالمجانية وهنا تجدر الإشارة إلي دور الدولة في إلزام الأسر بتعليم أولادهم .

٣- في مرحلة التعليم الإعدادي (١٢-١٤) سنة تشير الإحصائيات إلي أن عدد السكان في تلك المرحلة السنية ٦٨٠.٠٠٠، ومن هم منتظمون في السلم التعليمي فعلا ٤٧٢٥٧٣٢، ومن هم خارج السلم التعليمي لتلك المرحلة ٢.٧٤٢٦٨ وهنا تشير إلي أن نسبة التسرب زادت وتجاوزت المليونين من التلاميذ وهذا يؤكد علي أن سياسة التعليم في تلك المرحلة تحتاج إلي إعادة متأنية وواعية ووجود آليات حقيقة تسهم في انتفاع أكثر من مليونين من التلاميذ من المجانية وحقهم في التعليم ، وهؤلاء كيف لنا نمكثهم من حقهم في تلك المجانية التي يتمتع بها أقرانهم في التعليم الإعدادي ؟ وهي رؤي مشروعة طالما نحن نتحدث عن المجانية وإلتزام الدولة الأخلاقي والدستوري بها.

٤- في مرحلة التعليم الثانوي (١٥-١٧) سنة نجد عدد السكان في هذه المرحلة ٦٦٠.٠٠٠ والملتحقون بالتعليم الثانوي ٥٣٦٢٧٦١ ومن هم خارج إطار منظومة التعليم الثانوي ٢٣٧٢٣٩ وهنا تجدر الإشارة إلي أن العدد يشمل التعليم الثانوي بكل أنواعه والمؤشر مع المؤشرات السابقة حيث لازالت المجانية في التعليم الثانوي محاطه بسلبيات الواقع والذي جاوز المليون طالب وطالبة محروم من ثمار مجانية الدولة ونفس التساؤل كيف نعيد لهم حقهم الضائع في المجانية.

٥- في مرحلة التعليم الجامعي (١٨-٢١) سنة يبلغ عدد السكان في تلك المرحلة ٨٨٢٤٤٣٠ ومن هم منتظمون في التعليم الجامعي ٨٧٣١٩٩٢ ومن هم خارج الجامعات ٩٢.٤٣٨ وفي الحديث عن التعليم الجامعي تجدر الإشارة إلي بعض الملاحظات:

أ- التعليم الجامعي خارج إطار المجانية ومع ذلك فإن تقارير الإنفاق الرسمية الحكومية علي مجانية وكلفة الطالب الجامعي متضاربة عن آخر خمس سنوات ما بين ٤٥ مليار ، ٥٠ مليار، ٢٢ مليار وفق تقارير ٢٠١٧ وهذا التضارب يشير إلي غموض مفهوم المجانية وتضارب الإحصائيات وكلفة الطالب الجامعي تحتاج إلي إعادة قراءة وإعادة دراسة مع التأكيد علي أن:

- مهارات سوق العمل لا علاقة لها بنظام التعليم في مصر.

- أولياء الأمور عن التعليم غير موجود في مصر.

- المجتمع المدني ومؤسساته غير مندمجة مع نظام التعليم وغير متوافقة مع مخرجاته.

- وسائل الإعلام دائما تهاجم النظام التعليمي وتصف سياسته بالضعف والتخبط.

واسمحوا لي جميعا أن نقول أن ميزانية الإنفاق علي التعليم في مصر تمثل هدرا لا طائل من ورائه نعم
هدر بالمفهوم الكامل ومن ثم فإنه يجب أ، تعاد قراءة المشهد في مجانية التعليم بمصر من جديد وفق رؤي
سليمة ومنهجية استراتيجية تشمل التعليم بكافه مراحل.

وعندما تشير الأرقام إلي ١٠٣ مليار في التعليم قبل الجامعي و٢٢.٦٢٧ مليار في التعليم الجامعي فإن هذه
المليارات يجب أن تراجع وأن تتم فلترة عملية الإنفاق علي التعليم في مصر بما يحقق معادلة هي:

١- مجانية تشمل جميع من هم في التعليم المصري.

٢- تعويض لمن هم خارج سلم التعليم أسوة بأقرانهم في ضوء بدائل تمويلية وسوف نشير إليها لاحقا حتي
نحقق التوازن المنشود في التعليم المصري.

في تقرير رائع نشر في جريدة الاهرام المصرية العريقة في عددها ٤٨١٩٥ بتاريخ ١٩ نوفمبر
٢٠١٨ اشارت الي مجموعة حقائق مؤلمة حول مجانية التعليم في مصر ومنها:

- دعوة وزير التعليم المصري لالغاء المجانية في مصر فيما ردت عليه الوزارة بأنه شائعة ولكن الشائعة
أبرزت واقع المجانية المؤسف في التعليم المصري والتي تشير مؤشرات الرقمية الي ما يلي :

أ- ميزانية التعليم المصري التي تجاوزت ١٢٠ مليار جنية منها ١٢٠ مليار مخصص للتعليم قبل الجامعي
ينفق منها رواتب واجور فقط ما يعادل ٨٥% منها اي ما يعادل ٨٠ مليار جنيه والباقي موزع بين صيانة
ومكافات ومصاريف امتحانات هذا المؤشر الرقمي الرهيب يبرز أن البنية التحتية لمؤسسات التعليم
المصري تمثل عوامل طرد تجعل الطلاب يهجرون مؤسسات التعليم الرسمية الممولة من قبل الدولة بحثا
عن أماكن الدروس الخصوصية بما يمثل إهدارا للمال العام وخطرا رهيبا ضرب المجانية في مقتل.

ب- أعلنت الوزارة عن انها تتحمل أعباء رهيبية تحت مسمي المجانية ومن ثم قام وزير التعليم بالدعوة
لانشاء صندوق يسمى صندوق "الوقف التعليمي" علي غرار صندوق تحيا مصر.

ج- أشار التقرير الي فجوة العدالة بين ابناء الطبقة المصرية العامة حيث اشار الي ان مصروفات المدارس
التجريبية العادية تتراوح ما بين ٢٠٠٠ الي ٣٠٠٠ جنية وان المدارس اليابانية قد تصل الي ١٠٠٠٠ جنية
وان بعض المدارس الدولية قد تصل الي ١٥٠٠٠ جنيه وهذا لا يتمكن منه السواد الأعظم من الشعب
المصري والذي يجب أن تكون المجانية عنده حق والتزام وليست رفاهية دولة.

ومن ثم فان العدالة في سياق التمويل السابق غدت مهددة وغدا التعليم ميزه لمن يمتلك المال وحرم
الفقراء من التعليم المميز تحت مسمي ضعف المجانية وضعف التزام الدولة تجاه طلابها.

- وفي قراءة هذا التقرير تشير الورقة إلى أن مفهوم عدالة التعليم ومجانيته في مصر مفهوم محاط بعدد من التحديات المهمة جدا والتي تجدر الإشارة إليها فيما يلي :

أولا: المجانية في التعليم المصري وفق نص الدستور هذا التزام من الدولة تجاه التعليم قبل الجامعي وهذا الاطار التشريعي لا غبار عليه نضا ولكنه يواجه عديدا من التحديات علي مستوي التطبيق ،سواء تحديات اقتصادية او اجتماعية او حتي فكرية و ثقافية تنطلق من خلال أطر مجتمعيه لم تعد في التعليم كما كان في الماضي إذ صار التعليم وسيله للرفاهية والتميز لا يملكه إلا الاثرياء..

ثانيا: المجانية وفق التوجه العالمي هي توجه قائم علي الالتزام التشريعي تجاه المواطنين في اطار حماية المواطنه والانتماء والعدالة والهويه ووحده الثقافة الوطنية والانفتاح الممنهج المحسوب علي الاخر

ثالثا: المجانية ليست تسولا ؛وليست عطا علي الفقراء بل هي توجه مواز للتوجهات الاستثمارية في التعليم الخاص والذي ينطلق من باب التوافق والالتزام مع توجهات الدولة في دعم المجانية.

رابعا: المجانية في إطار المواطنة تشمل التعليم بكافه مراحلها بدايه من التعليم قبل المدرسي ورياض الاطفال؛وحتي الدراسات العليا في بعض البلدان وهذا يؤكد أهميه الأنظمة التعليمية ودور الإدارات الوطنية في الاهتمام بالتعليم وقضاياها

خامسا: المجانية في اطار العالمية هي مظهر من مظاهر مواجهه سطوه رأس المال ودعم الفئات العامة في المجتمعات وإن كان هذا التوجه في بلادنا العربيه غير واضح المعالم لأسباب عديده إلا أنه توجه عالمي يؤكد علي أن المجانية في إطار الاقتصاد القوي هي مظهر من المظاهر العدالة الاجتماعية.

إجمالا نوكد علي أن المجانية في مصر يجب أن تدار من خلال رؤي عالمية واقليمية ومحلية قائمة علي تجاوز جملة من التحديات المتلاحقه واهمها:

- تحدي التميز العالمي وهروب الأثرياء من مدارس الفقراء.
- تحدي إصلاح التعليم وتقديره وفق متطلبات الألفية الثالثة.
- تحدي الدروس الخصوصية وانهيار التعليم المدرسي
- تحدي رواتب المعلمين واللجوء إلي الدروس الخصوصية كمصدر بديل للحصول علي الأموال .
- تحدي التكنولوجيا وغياب توظيفها في مؤسسات التعليم في مصر
- تحدي الأمية وأثرها المدمر علي مجانية التعليم المصري وتدهور الاقتصاد.
- تحدي الإدارة وغياب الرؤي المؤسسية القادرة علي استثمار الإمكانيات المادية والبشرية في مؤسساتنا.
- تحدي الأبنية التعليمية المتهالكة والتي تدمر رؤي الإصلاح المستقبلي.
- تحدي كثافة الفصول العالمية التي جاوزت السبعين طالبا.

- تحدي سوء الإدارة وسوء استثمار الموارد البشرية والكوادر التدريسية في مؤسساتنا التعليمية.
- تحدي غياب إرادة صنع القرار واستثمار الوقت واستثمار الأبنية.
- تحدي الروتين الممل والادارة المركزية والتي أثرت ولا زالت تؤثر سلبا علي قضايا التعليم وإدارته.
- تحدي الازدواجية بين مدارس الدولة ومدارس الفقراء ؛ والمدارس الخاصة وتأثيرها علي قضايا التعليم وإدارته.

ثالثا: بعض التوجهات العالمية لدعم مجانية التعليم:

١- من المسلم به أن التعليم حق ولكن احيانا ما يعلمه الجميع ليس كله صحيحا فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ١٩٤٨ علي أن التعليم حق ونصت المادة ٢٦ علي أنه: "يتمتع كل شخص بالحق في التعليم ويجب ان يكون التعليم مجانيا علي الاقل في مرحلة الاولي والاساسية ويعتبر التعليم الابتدائي الزاميا وبصفه عامة يجب توفير فرص التعليم التقني والمهني للجميع علي ان يتاح التعليم العالي بشكل متساو للجميع علي اساس الجدارة والاستحقاق".

وهنا تجدر الاشارة الي ثلاث نقاط مهمه جدا وهي :

أ: التعليم حق.

ب: مجانية التعليم إجبارية في مراحل الاولي علي الأقل التعليم الابتدائي.

ج: فرص النمو التعليمي المهني والجامعي حق مكفول للجميع وهنا نلاحظ الاهتمام العالمي بالمجانبة..

٢- الثورة الفرنسية هي من اعظم الثورات التي شهدها التاريخ الا أنها لم تشر الي التعليم ومجانبيته بل أشارت الي قيم الحرية والعدالة والمساواة واحترام الآخر ولم يأت ذكر واضح وصريح لمجانبة التعليم وهنا يمكن التاكيد علي ان عدم الذكر لا يعني إغفالا بقدر ما يعني تسليما مطلقا بمجانبة التعليم التي لا تقبل جدالا أو طرحا للمناقشة.

٣- سبقت الإشارة إلي بعض التوجهات العالمية في مجال مجانية التعليم وتجدر الاشارة هنا إلي أن المجانية في التوجه العالمي تأرجحت بين الكفالة والاحتواء للفقراء ثم انتقلت الي دعم التعليم لتحقيق التوازن بين الطبقات ثم انتقلت الي صراع بين المجانية والرأسمالية ثم مؤخرا غدت مظهرا من مظاهر الالتزام الأخلاقي تجاه الطلاب في كثير من الدول.

إشارة الي بعض التوجهات العالمية في مجال مجانية التعليم وتجدر الاشارة هنا الي ان المجانية في التوجه العالمي تارجحت بين الكفالة والاحتواء للفقراء ثم انتقلت الي دعم التعليم لتحقيق التوازن بين الطبقات ثم انتقلت الي صراع بين المجانية والرأسمالية ثم مؤخرا غدا مظهرا من مظاهر الالتزام الاخلاقي تجاه الطلاب في كثير من الدول.

٤- في بلادنا العربية تأتي المجانية معبرة عن الالتزام الدستوري، فالدول في أغلبها تري أن نظام التعليم هو مفتاح الاستقرار ومن ثم لاتسمح بالخصخصة أو التمويل مجهول الهوية بالتالي تكفل تلك الدول هذا النوع من التعليم -أقصد الحكومي -كفالة تامة وتفرض قيودا صارمة علي مسارات الاستثمار في التعليم وخصخصة مؤسسات التعليم العام وهذا هو التوجه الذي نراه علي ساحة التعليم العربيالمعاصر صراع بين الاتجاهين وصراع بين المال والكفالة الوطنية وصراع بين الثقافات وتدهور لمفهوم التناغم مع التوجهات العالمية .

٥- الدستور المصري اكد علي مجانية التعليم بل والزاميته في مراحلہ الأولى والأساسية وهذا الالتزام الدستوري يؤكد إقرار الدولة بمجانية التعليم والتي تعد احدي مرتكزات ثورة ١٩٥٢ والمجانية التي حمل لواء الدفاع عنها عميد الادب العربي الدكتور" طه حسين "وبعيدا عن الجدل العقيم حول المجانية ونصوصها تشير الورقة البحثية الي الحقائق التالية:

أ: المجانية في مصر في خطر بين التزام نصي مكتوب وممارسات لاتؤكد ذلك .

ب: التوجهات الشعبية تجاه التعليم فقدت الثقة في مجانية التعليم ومن ثم بدأت تتولي مهام الإنفاق المباشر وغير المباشر علي التلاميذ الذين هم من المفترض أنهم في إطار المجانية.

ج : المجانية لا زالت شعارا رنانا يردد عبر وسائل الإعلام فقط.

د : المجانية أصبحت الآن مثارا للجدل بين التديم والترسيخ والتمكين ووجوب إعادة النظر وإعادة القراءة لمشهد التمويل الحكومي الداعم للمجانبة وإن كان هذا التوجه يبدو توجهها شائكا يحتاج الي حذر شديد في التناول.

هـ : المجانية في إطار المواطنة تحتاج إلي إعادة قراءة فالسخط الشعبي علي ارتفاع نفقات الأسر علي التعليم في ظل إقرار دستوري بالمجانبة يفتح بابا من أبواب السخط والغضب يجب احتواؤه.

و : الإقرار بأن المجانية حق يستلزم أن تكون هناك ممارسات تشريعية داعمه لما قرره الدستور وتبرز التزام الدولة فعلا بالمجانبة

وقد وضعت الأمم المتحدة تصور لدعم المجانية في التعليم من خلال جملة من التوصيات من أهمها:

١- تحقيق التوافر:

يجب أن يكون التعليم الأساسي مجانيا مع توافر بنية تحتية وعدد كاف من المعلمين المؤهلين والمدربين.

٢- الإتاحة:

يجب أن يتاح التعليم للجميع دون تمييز علي أساس الجنس أو العرق أو الخلفية الاجتماعية أو الإقتصادية للطلاب .

٣- القبول:

لا يكفي أن نرسل الأطفال إلي أماكن تسمي مدارس بل يجب أن تتوفر في تلك المدارس مقومات البيئة الامنه والمعلمين المتخصصين والمحتوي التعليمي المناسب لميول الطلاب واهتماماتهم وقدراتهم.

٤- التكيف:

التعليم المناسب في لندن أو باريس قد لا يناسب القاهرة أو بيروت لذلك يجب أن يتناسب التعليم مع الاحتياجات والظروف المحلية ويتغير وفقا لاحتياجات المجتمع .

ووفق توجهات الامم المتحدة في هذا الصدد تقترح الورقة البحثية مجموعة من الرؤي لدعم مجانية التعليم في مصر وهي:

أولاً: الالتزام بالنص الدستوري الداعم لمجانية التعليم وبناء مبادرات وطنية داعمة لهذا التوجه المعتمد علي الالتزام في إطار سيادة الدولة وقدرتها علي تنفيذ القانون.

ثانياً: الإصلاح التعليمي الشامل بكل عناصره بما يمكن من تحقيق متطلبات الجذب المدرسي والثقة المجتمعية في نظام تعليمي قائم علي التزام الدولة بالمجانية واحترام المجتمع لمؤسسات التربية وقدرتها علي تحقيق الأهداف والغايات.

ثالثاً: تحقيق التوازن بين حق الالتزام الدستوري المجاني لعموم الشعب وحق الاثرياء ورغبتهم في توفير فرص تعليمية عصرية لأولادهم من خلال المدارس الخاصة أو الاجنبية أو الدولية أو غير ذلك في إطار التوازن بين حق التميز والقدرة علي الانفاق لمن يريد وحق الكفالة والعدالة الذي تكفله الدولة للجميع دون تمييز.

رابعاً: التمسك الكامل بالمجانية في إطار سيادة الدولة لأن التخلي عن المجانية هو تخلي عن هوية الدولة ومن ثم يجب التأكيد علي هذا المضمون وبناء رؤي مستقبلية داعمة له.

خامساً: التمسك بالحق في الاستثمار في التعليم ولكن وفق ضوابط ورؤي تخضع لإشراف الدولة ورقابتها بما يحقق ثنائية الرغبة في الاستثمار التعليمي والحق الكامل في المتابعة والمراقبة وصيانة الهوية ومن ثم فالورقة البحثية تؤكد علي أن المجانية ليست ضد الخصخصة ولكن هي توجه مواز لها في إطار عدالة التعليم وعدالة الرغبة في توفير رؤي بديلة له.

سادساً: دعم المبادرات والمشاركات المجتمعية في دعم التمويل المعاصر ودعم المجانية في إطار تعاون تضمنه الدولة من خلال مصارفها ورجال الأعمال والجمعيات الأهلية ومبادراتها الوطنية للمساهمة في دعم مجانية التعليم في مصر.

سابعاً: ابتكار رؤي جديدة وعصرية للاستثمار التعليمي الحكومي المعتمد علي المجانية في إطار التنافس واستثمار الطاقات البشرية الواعدة وتوفير الرعاية الداعمين لهذا التوجه بما يمكن المدارس الحكومية من التنافس مع نظيرتها الخاصة والدولية وكل ذلك في إطار المجانية.

ثامنا: الانفتاح علي رؤي المجانية العالمية والاستفادة منها محليا في إطار التوافق المصري العالمي في مجال مجانية التعليم.

تاسعا: التأكيد علي معني الهوية وسيادة الدولة علي قرارها التعليمي ومؤسساتها التعليمية ذلك المبرر للمجانية وفي الوقت نفسه مسايرة التوجهات العالمية الداعمة للاستثمار التعليمي الفعال.

عاشرا: تعويض من حرموا من المجانية من خلال ممارسات وطنية مثل منح مالية أو دعم مشروعات صغيرة أو تعويضات عن تقصير الدولة في توفير المجانية لمستحقيها

إجمالا فإن الورقة البحثية هذه تؤكد علي أن توجه المجانية العالمي العربي المحلي هو توجه معاصر محاط بالمحاذير ومحاط بالأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تنتمي إليها كل النظم التعليمية ومن ثم يجب التفكير في آليات جديدة لدعم مجانية التعليم في مصر والاستفادة من الرؤي العالمية في هذا المجال وهذا ما سوف تشير إليه الورقة البحثية لاحقا

رابعاً: الكوبونات التعليمية "صيغة جديدة للمجانبة":

فكرة الكوبونات التعليمية ترجع جذورها التاريخية الى القرن الثامن عشر الميلادي عندما نادى عالم الاقتصاد الرأسمالي " آدم سميث" في كتابه " ثروة الأمم " فكرة أن الوالدين ينبغي أن يسمح لهما باختيار تعليم أبنائهم في ظل نظام سوق تنافسي حر ، وأن على الحكومة ان تمنح نقوداً للوالدين مباشرة لشراء الخدمات التعليمية المناسبة لأبنائهم ، وذلك لإذكاء روح التنافس والتحديد في النظام التعليمي المحنك والمتجمد في ذلك الوقت.

أ- مفهوم الكوبونات التعليمية:

تعرف الكوبونات التعليمية بأنها " شهادات تصدرها الحكومة للوالدين لتقدمها الى المدارس التي سبق اختيارها لتعليم أبنائهم ، والمدارس بدورها تعيدها الى الحكومة للحصول على قيمتها نقداً ، ويؤكد على هذا التعريف أنها عبارة عن شهادات رسوم دراسية تصدر قبل الحكومة ويعاد صرفها من قبل المدارس التي يختارها الطلبة ، وهذا النظام يشمل المدارس العامة والخاصة على السواء "

ب - أهداف تمويل التعليم بنظام الكوبونات :

١- مبدأ حق العميل في الاختيار :

وهو في مجال التعليم يتمثل في حق الوالدين في الاختيار، حيث من حقهما اختيار مدارس أبنائهم بحكم سلطتهم الأبوية ، فالوالدان في حقيقة الامر هم العملاء أو الزبائن الحقيقيون للتعليم ، وفي تمويل التعليم بالكوبونات تقوم الحكومة بدعمها لهذا الحق من خلال وقفها بجانب المستهلكين للخدمة (الوالدين) دون مزودي الخدمة (المدارس)

٢- مبدأ الترقى الشخصي :

فالناس يرغبون في أن يكون لهم الحق في تشكيل حياتهم أو مصيرهم ، فمنح فرصة الاختيار والتقريب للناس فيما يخصهم ، تدفع بهم الى الاهتمام ، والمشاركة ، والتحمس ، ومضاعفة الجهد ولذلك فهناك من البرامج الحكومية تتولى تمويل خدمات ذات نفع شخصي للأفراد مثل التأمين الاجتماعي ، البرامج الصحية، القروض الطلابية ، والكوبونات التعليمية توسع هذا المبدأ ليشمل التعليم العام

٣ - مبدأ تشجيع التنافس :

مدارس التعليم العام عادة محتكرة في حين أن تطبيق صيغة الكوبونات التعليمية تجلب معها المنافسة المؤدية الى خفض التكلفة ، وتحسين النوعية ، وتنشيط الإبداع .

٤- مبدأ توسيع قاعدة الدخول للمدارس الخاصة :

إن تطبيق صيغة أو سياسة الكوبونات التعليمية ، بشكل انتقائي، أي قصره على أبناء أسر الدخل المنخفض ، من شأنها أن ترفع من نسبة دخول أبناء هذه الأسر إلى مدارس القطاع الخاص ، وبالتالي تزيد من فرصة استمرار التعليم في مدارس خاصة .

ج - أشكال تمويل التعليم بالكوبونات :

وعلى أرض الواقع ، نجد أن تمويل التعليم بالكوبونات الحكومية يعمل وفق صيغ عديدة مختلفة تقوم على عدة اعتبارات ، يمكن تلخيص أبرزها على النحو التالي :

١- من ناحية الفئة المشمولة : فإنه يمكن أن يكون متاحاً لأبناء جميع الأسر دون تمييز ، أو أن يكون مقصوراً على أبناء الأسر ذات الدخل المنخفض

٢- من ناحية الجنس : يمكن أن يكون مقصوراً على البنات دون البنين

٣- من ناحية نوع المدارس المشمولة : فيمكن أن تكون الكوبونات مخصصة للالتحاق بالمدارس الحكومية فقط، أو المدارس الخاصة فقط ، أو مخصصة للثنتين معاً .

٤- من ناحية قيمة الكوبون : يمكن أن تكون قيمته معادلة لتكلفة التلميذ أو الطالب في التعليم العام ، أو يمكن أن تكون أقل من ذلك .

٥- من ناحية كيفية الدفع : يمكن أن تسلم الكوبونات مباشرة للمستفيدين ، أو يمكن أن تدفع مباشرة إلى المدارس المختارة من قبل المستفيدين .

د- أشكال تقسيم الكوبونات:

تظهر الكوبونات بأشكال متعددة منها:

١-الكوبونات المفتوحة

تكون متاحة لجميع التلاميذ ، ويستطيعون من خلالها ، من حيث المبدأ ، الالتحاق بأي مدرسة من اختيارهم يتوافر فيها مكان لهم ، مع ملاحظة أنه في الغالب تضع الحكومة اشتراطات معينة ينبغي توافرها في المدارس المختارة .

٢- الكوبونات المقيدة :

(الكوبونات المقيدة و الانتقائية) فإن استخدامها يكون مقيداً بمستوى معين من الدخل ، أو مقيداً بنوع الجنس ، أو مقصوراً على المدارس الخاصة .

هـ - أهمية نظام الكوبونات :

فإن تطبيق نظام الكوبونات يقدم مزيد من الإصلاحات التي تساعد المدارس على التنافس والعمل على تحقيق التفوق الأكاديمي من منطلق أن معظم دول العالم لديها سيطرة على التعليم من خلال النظم والسياسات التعليمية ، وهذا النظام يقضى على الاحتكار ويزيد التنافس بين المدارس ، لأسباب عدة أهمها علي الأقل :

أولاً : معظم المدارس العامة النظم المدرسية لديها تستهدف التعليم الإلزامي ، وعلى سبيل المثال تسجيل لأطفال في المدارس يكون على أساس جغرافي (إذا كنت تعيش في حي ، وسوف تذهب إلى المدرسة) ووفقا لذلك ، فالمدارس ليس لديها حافز لتحسين نوعية التعليم لجذب الطلاب بغض النظر عن نوعية التعليم التي تقدمها ، وأنها ستكون دائما في حالة الطلب

ثانياً : أنه من الصعب الخروج من نظام المدارس العامة إذا كنت غير راض عنها و إلا إذا كنت غنياً بالطبع يمكنك أن ترسل أطفالك إلى مدارس خاصة ، ولكن معظم الأسر تجد الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة بعيد المنال – وبالتالي نجد أن نسبة صغيرة من الآباء لديهم فعلا القدرة على الانسحاب من نظام المدارس العامة مرة أخرى وهذا يعنى أن المدارس الحكومية ليس لديه حافز لتوفير تعليم جيد ، لان الناس لا يمكنها الانسحاب ، وكما أنها لن تشعر بالقلق حيال نوعية التعليم التي تقدمها.

و- الكوبونات التعليمية كنظام تخطيطي لمشكلة الإنفاق على التعليم :

وهنا يظهر البعدان المالي والتعليمي مترابطين ، فمشكلة الإنفاق على التعليم هي من المشكلات الملحة في يومنا هذا ، وهى آخذة في التفاقم والازدياد خاصة مع التسارع الملحوظ في تنامي أعداد الطلاب والطالبات ، ومن المسلم به أن وجود المشكلات التمويلية يعوق تحقيق كثير من المشاريع التعليمية سواء من ناحية الكمية أو الكيفية وبالتالي يكون عاملا جوهريا في قصور التعليم ، فالتعليم الجيد يجتاح إلى نفقات عالية ، والإنفاق الحكومي على التعليم وحدة لم يعد وافيا بكل الاحتياجات ، ولعل إدراك هذا المعنى من جانب العملية التعليمية جعلهم يتطلعون للبحث عن حل لمشكلات تمويل التعليم ، وهذا هو الاعتقاد الشائع بين الكثيرين الذين يرون أن حل مشكلات التعليم يتم عن طريق إيجاد مصادر تسمح لجميع الطلاب بالحصول على فرص تعليم متساوية خصوصا مع الحاجة إلى السرعة في اتخاذ القرارات ، وتسهيل إدخال التحديدات التربوية إلى التعليم ، والمرونة في صياغة الأنظمة والتقليل من الإجراءات المعقدة، والحد من تدخل الأنظمة الحكومية ، وقد بدت تلك الاحتياجات معبرة عن أن الأنظمة الحالية للتمويل تشكل في معظم الأحيان حجر عثرة أمام تطوير برامج التعليم أو تحديد وإصلاحه ، وذلك لما تتصف به من التعقيد في إجراءاتها والجمود في صياغتها والبطء في تنفيذها ، مما يجعل البعض يتطلعون إلى الكوبونات كنظام بديل.

الخيارات الأخرى التي يلزم اتخاذها عند التخطيط لنظام الكوبونات التعليمية تشمل ما يلي :

١ - إلى أي مدى من السنوات يستمر استحقاق الكوبونات - على سبيل المثال ، ما اذا كان للسنوات الثلاث

، أو سنتين فقط ، أو لفترة أطول

٢ - المستوى التعليمي الذي يمكن شمله أو يغطيه نظام الكوبونات – على سبيل المثال ، ما اذا كان يمكن أن تمتد إلى مرحلة التعليم الجامعي أو ما أنها فقط في المستوى ما قبل الجامعي .

٣ - ما إذا كان سيقصر استخدامها في المدارس الخاصة فضلاً عن العامة أم للثنتين معاً (إذا كان اختيار الطالب هي واحدة من الدوافع لتقديم الكوبونات) .

٤ - قيمة كل قسيمة (وهل سيكون لها قيم مختلفة تبعاً للمكان أو المنطقة الجغرافية الذي يتم استخدامها فيه أو ماهي الموضوعات يتم استخدامها لدراسة – أم ستكون موحدة لجميع الطلاب) .

٥ - هل سيكون هناك آلية لاختيار المدارس المشاركة في تنفيذ نظام الكوبونات وما هي المعايير الضابطة لتلك المدارس .

٦ - الطالب المتلقي للقسيمة في حالة عدم احتيازه أو نجاحه في صفه ما المدة المقررة لسحب القسيمة وما أسلوب التعامل مع الفئات الخاصة والمتأخرين دراسياً

٧ - حالة التعليم في مصر والوطن العربي ومدى الرضا عنها جاءت بنسبة (٥٠ %) وفق تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ م ، وهي نسبة متوسطة ، كما جاء ترتيب مصر في المركز (١١٢) في إجمالي دول العالم من حيث سياسات التنمية بوجه عام وهي أيضا سياسات متوسطة لتحقيق التنمية

إن التطبيق الصحيح لآليات تطبيق نظام الكوبونات التعليمية في عصر اقتصاد المعرفة يستدعي توفر المعلومات اللازمة سواء للمستفيد من الخدمة من حيث طبيعة البرامج والانشطة الدراسية ، أو للمؤسسات التعليمية بأن تتوافر لديها معلومات محدثة باستمرار عن اتجاهات الطلب على التعليم

كما أن نظام الكوبونات التعليمية ليس معنياً بإيقاف دعم الحكومة للتعليم ، أو رفع يد الحكومات عن التعليم بدليل أن عدداً من الدول التي ناقشت أو طبقت هذا المشروع هي من الدول التي توفر هذا النوع من التعليم بالمجان ، بل على العكس فإن التطبيق الصحيح لهذا النظام كما يراه عدد من المنظرين والمصممين لهذه البرامج يؤكد على أهمية استمرار تدخل الدولة لحماية الجودة ومراقبة كفاءة المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة منها

ك- مراحل تطبيق نظام الكوبونات التعليمية:

تمر عملية تطبيق الكوبونات بمراحل هي:

١- مرحلة الإعداد :

تهدف هذه المرحلة إلى نشر الثقافة والافكار الجديدة التي يؤيد المسئولون إيصالها إلى الآخرين ، والخاصة بواقع مشكلات التمويل لتلك البرامج، مع التطلعات المستقبلية لها ، لذلك تعد هذه المرحلة إعداد وتهيئة المناخ الملائم لتقبل الأفكار الجديدة ، ويتم ذلك من خلال وورش العمل وفيها يتم مناقشة الصعوبات التي

يتوقعونها في التطبيق ، وتمر هذه المرحلة بعدة خطوات منها تحديد مدى الاحتياج الفعلي لزيادة الموارد المالية ، ثم الالتزام بالبحث عن مصادر إضافية غير المصدر الحكومي من المجتمع

٢- مرحلة التخطيط :

وتستهدف رسم الخطوط المستقبلية ، واستشراق المستقبل وتمر بخطوات أهمها :

اختيار منسقين للتمويل ليعملوا كهزمات وصل بين جميع النواحي المتعلقة بالتمويل ، وعليه أن يتصف بصفات معنية ، كما يحب التروي عند اختياره ، ثم تتشكل فرق تسمى بفرق تحسين التمويل والتي تتدارس مشكلة التمويل ، وتختبرها بصورة صحيحة

٣- مرحلة التدريب :

وفي هذه المرحلة توضع خطط التدريب لجميع العاملين بمختلف مستوياتهم ، وتعد هذه المرحلة في غاية الأهمية ، وإذا لم يتم ذلك فلن يتحقق النموذج المقترح ، وذلك لأن التمويل يعتمد على تغير ثقافة المنظمة .

٤ - مرحلة التنفيذ :

وفي هذه المرحلة يتم تنفيذ الخطة التي وضعت للتطبيق من قبل المسؤولين ، وعلى جميع المستويات ، والتنفيذ يشمل جميع المصادر المتوقعة للتمويل سواء من الدولة أو من المجتمع أو المؤسسات المختلفة أو الافراد .

٥- مرحلة التقويم والمتابعة :

وفي هذه المرحلة يتم تعرف نقاط القوة وتدعيمها ونقاط الضعف وعلاجها ، وتقييم ما يقدم من المصادر الحكومية ، وما تحتاجه البرامج لضمان نجاحها ، عندئذ يتطلب الامر المتابعة المستمرة عن مصادر التمويل.

ل - ضوابط نجاح نظام الكوبونات:

ولكى ينجح نظام الكوبونات يجب اتباع التالي :

١ - من خلال الكوبونات التعليمية وبرامجها تتلقى المدارس أموالاً من الدولة للطلاب المشاركين ، لذلك لا بد من أن يكون هناك نظم مسألة وغالباً تكون تحت اهتمام واضعي السياسات والمسؤولين وعادة ما يكون هناك بعض الاسس التي ينبغي أن تلتزم بها المدارس الخاصة إذا كانت تتعامل بنظم الكوبونات التعليمية وقد يشمل ذلك الامتثال للقوانين التي تخضع لها المدارس الخاصة .

٢- لا بد من تقديم إقرارات للسلامة المالية وترخيص العمل للمعلمين ومتطلبات التوظيف وأن تكون تلك المدارس الخاصة قيد العمل لمدة عام أو أكثر .

٣ - يتم تحديد قيمة الكوبون على اساس تكلفة التلميذ والرسوم الدراسية الخاصة بالمدارس .

- ٤- أن تتضمن صيغ التمويل نماذج مختلفة باختلاف ظروف الطلاب .
- ٥ - التوسع في استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام .
- ٦ - استحداث برامج تدريبية لتعريف القيادات التعليمية باستراتيجيات وأساليب توسعه مساهمة القطاع الخاص في التعليم .
- ٧ - عقد الندوات واللقاءات بين المسؤولين في التعليم ورجال الاعمال والمستثمرين للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص في التعليم ، وأساليب تنمية الاستثمارات في التعليم .
- ٨ - حماية بعض المؤسسات التعليمية التي قد ينحصر الطلب عليها بسبب موقعها الجغرافي وذلك بربط الكوونات التعليمية الصادرة أو بعضها بصرفها في تلك المؤسسات .
- ٩ - عقد لقاءات تنسيقية بين المسؤولين في وزارة التربية والتعليم ورجال الاعمال لدراسة إمكانية تأسيس شراكة تعليمية .
- ١٠ - عقد اللقاءات الدورية بين الاجهزة الحكومية ذات العلاقة بإصدار تراخيص الاستثمار في التعليم ، والعمل على تذليل المعوقات والصعوبات وتحقيق التكامل بين الاجهزة .
- ١١ - تقييم واقع الاداء التعليمي والإداري الحالي ، والمقارنة مع معايير الاداء المطلوبة .
- ١٢ - التأكيد علي ايجاد مؤسسات مراقبة الاداء وتصنيف أداء مؤسسات القطاع الخاص .
- ١٣- التوظيف عالي الكفاءة للتقنية والتكنولوجيا الحديثة في إصدار ومتابعة صرف الكوونات بهدف تقليص التكلفة الادارية والمالية للمشروع .
- ١٤ - توفير المعلومات الضرورية والمحدثة لكل الجهات المستفيدة من هذا النظام بصفة مستمرة .
- ١٥ - مراقبة جودة وكفاءة التعليم في المؤسسات الحكومية والخاصة لمنع استغلال هذا النظام لخلق تكديس في بعض المؤسسات مما قد يخل بجودة التعليم فيها .
- ١٦ - استفادة المؤسسات التعليمية المشاركة مباشرة من عوائد الكوونات بحيث يكون ذلك محفزاً لها على زيادة طاقتها الاستيعابية ورفع مستوى الجودة .

م - أهم الاجراءات للتغلب على المعوقات في تطبيق نظام الكوونات التعليمية:

- ١ - سن التشريعات والاجراءات التنظيمية التي تُعطي تسهيلات لتطبيق نظام الكوونات التعليمية .
- ٢ - اهتمام أصحاب القرار بالدراسات والبحوث التي رصدت واقع تمويل التعليم والاخذ بعين الاعتبار ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج ومقترحات والتي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في تمويل التعليم ، بالإضافة إلى تغيير القيادات تعتبر التغيير والتطوير واللامركزية تهديداً للأمن الوظيفي .

٣ - نشر ثقافة الامن القومي بين أفراد المجتمع ، وأن المدرسة ليست بمفردها المسؤولة عن نشر هذه الثقافة ، وأن كل فرد من أفراد المجتمع هو شريك في هذه المسؤولية وطرف فيها ، وأن تهميش طلاب التعليم وتجاهلهم يزيد المجتمع أعباء ليس في حاجة إليها ، وفي المقابل إذا ما أحسن تأهيلهم وتدريبهم فإنهم يصبحوا قوة بشرية تزيد من نهضة المجتمع ورقية ، وبالتالي تحافظ على الامن القومي في مصر ، وذلك من خلال وسائل الاعلام المختلفة ، وعقد الندوات واللقاءات داخل المدارس وفي النوادي والنقابات وغيرها من المؤسسات .

المصادر:

- علي صالح جوهر : الإصلاح التعليمي والعولمة ،المكتبة العصرية ،المنصورة ، ٢٠١١ .
- علي صالح جوهر:التخطيط التربوي والتنمية ،المكتبة العصرية،المنصورة،٢٠٠٩ .
- علي صالح جوهر:انعكاسات التحديات المعاصرة علي التعليم بالوطن العربي ،المكتبة العصرية،المنصورة،٢٠٠٨ .
- علي صالح جوهر:التعليم تخطيطه وإقتصادياته ،دار المهندس للطباعة والنشر،دمياط الجديدة،٢٠٠٤ .
- علي صالح جوهر:التخطيط الإستراتيجي للمؤسسات التعليمية في الوطن العربي،المكتبة العصرية،المنصورة،٢٠١٧ .
- علي صالح جوهر،ميادة محمد فوزي الباسل:الإستثمار الأمتل في تمويل التعليم،ط٣،المكتبة العصرية،المنصورة،٢٠١٥ .
- علي صالح جدوهر،ميادة محمد فوزي الباسل:متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين،المؤتمر العلمي العربي التاسع بعنوان"التعليم والحالة الإجتماعية"،مجلة الثقافة والتنمية،٩١٤،لسنة١٥،جامعة سوهاج،في الفترة من ٢٥-٢٦ إبريل ٢٠١٥ .
- ميادة محمد فوزي الباسل،سمر لاشين:إستراتيجيات إختيار مديري المدارس مدخل لإدارة الجودة الشاملة،المكتبة العصرية،المنصورة،٢٠١٦ .
- ميادة محمد فوزي الباسل:دراسات في تربية الطفل ،المكتبة العصرية،المنصورة،٢٠١٢ .
- ميادة محمد فوزي الباسل:دراسات في الإستثمار التعليمي ،المكتبة العصرية،المنصورة،٢٠٠٠ .
- علي صالح جوهر،وائل وفيق رضوان:التعليم العالي الواقع والتحديات توجهات عالمية وعربية معاصرة،المكتبة العصرية،المنصورة،٢٠١١ .
- علي صالح جوهر،محمد حسن جمعه:تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامية "رؤية إقتصادية تربوية"المكتبة العصرية،المنصورة .